مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

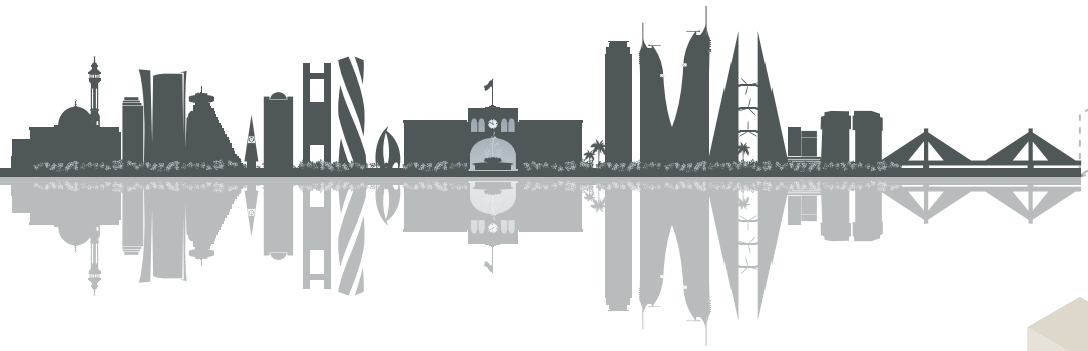

الشفافية من أجل تنمية وطنية مستدامة

التقرير السنوي 2017

محتوى

٤ نبذة عن المجلس
٦ الرؤية والرسالة والقيم
٨ أعضاء المجلس
١٠ كلمة رئيس المجلس
١٢ كلمة الأمين العام
١٤ نظرة عامة
١٦ إحصائيات الإرساء في العام ٢٠١٧
٢٢ الاستثمار في المستقبل
٢٤ الثقة والشفافية

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد
نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

نبذة عن المجلس

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

نشأ مجلس المناقصات والمزايدات بموجب مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢، كهيئة مستقلة مكلفة لحماية المال العام ومنع تأثير المصالح الشخصية على إجراءات المناقصات.

وتقوم بعملها من خلال آلية تنظيمية لمبدأ الشفافية والنزاهة في جميع إجراءات المشتريات الحكومية. وتضمن تكافؤ الفرص والعدالة لجميع الموردين والمقاولين وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، كما يعد المجلس مساهماً فعالاً في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز قطاع الأعمال بمملكة البحرين.

وعلى مدى ١٤ عاماً، بنى مجلس المناقصات والمزايدات علاقات وطيدة مع الجهات الحكومية المتصرفة، ومع المقاولين والموردين المحليين والدوليين. وقد أسفر ذلك عن اكتساب المجلس سمعة مرموقة من حيث الشفافية والنزاهة والمساواة جعلت منه معلماً بارزاً على الصعيد الإقليمي والعالمي لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة. ومن خلال تطوره المستمر، فإن النهج القوي الذي يتبناه مجلس المناقصات والمزايدات يسهم بشكل كبير في بناء سمعة البحرين كمكان آمن للاستثمار مما يزيد بدوره من ثقة المستثمرين على المستوى العالمي.

صدر قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية بموجب مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٢. ويسري على جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والبلديات والجهات الحكومية التي لديها موازنة مستقلة أو ملحقة والشركات المملوكة بالكامل للدولة ومجلسي الشورى والنواب.

الرؤية

أن تكون البحرين نموذجاً اقليمياً وعالمياً متميزاً في مجال المناقصات والمزايدات.

الرسالة

العمل عن كثب مع القطاعين العام والخاص لمواصلة تعزيز شفافية وكفاءة ممارسات المشتريات الحكومية في المملكة، وتعزيز نمو القطاع الخاص، ودعم الاستدامة الاقتصادية عن طريق زيادة الكفاءة والمحافظة على استخدام المال العام.

"تمثل الجودة والشفافية والعدالة الركائز الأساسية لأعمالنا".

القيم

النزاهة والشفافية:
نسعى لتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في أداء أعمالنا والتعامل مع شركائنا وعملائنا.

الثقة والاحترام:
نسعى لكسب ثقة واحترام الشركاء والعملاء من خلال الالتزام المهني في معاملاتنا وقراراتنا.

المساواة والإنصاف:
تحقيق تكافؤ الفرص للعملاء.

الجودة والتميز:
نعمل كفريق لبلوغ أقصى مستويات الجودة في الأداء لتقديم الخدمات المتميزة.

المسؤولية:
نعمل بروح المسؤولية في قراراتنا وأعمالنا ونؤكد على التزامنا الكامل بالعمل الجماعي.

المهنية:
نستثمر في تطوير وتحفيز كفاءة وأداء مواردنا البشرية لتعزيز قدراتنا ومصداقيتنا المهنية.

الإبداع:
نشجع مواردنا البشرية على استغلال طاقاتها الكاملة لكونها تمثل أهم مصدر للإبداع والأداء والنجاح الاستراتيجي.

أعضاء المجلس

٦ ٧ ٥ ٣

١. سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمر رئيس مجلس المناقصات والمزايدات
٢. الشيخ نواف بن إبراهيم آل خليفة نائب الرئيس
٣. السيد علي محمد علي العريض عضو
٤. السيد وليد يوسف الساعي عضو

٥ . السيد عيسى رضي العرادي عضو
٦. السيد نزار معروف عمر عضو
٧. السيد سعيد حسين عبدالرحمن عضو
٨. السيد راشد أحمد الجودر عضو

١
٢
٨
٤

كلمة رئيس المجلس

بالنيابة عن أعضاء مجلس المناقصات والمزايدات يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي للعام ٢٠١٧، والذي يستعرض التقدم الذي أحرزه المجلس على مدار العام، خاصةً التحسينات التي تم إدخالها على الإجراءات والأنظمة الرامية إلى تقديم خدمات أفضل لجميع الأطراف ذات العلاقة.

"على مدار الاثني عشر شهراً الماضية، تعامل مجلس المناقصات والمزايدات مع أكثر من ١،٨٩٠ مناقصة وصلت قيمتها الإجمالية إلى أكثر من ٣.٧ مليار دينار بحريني."

شكّل العام ٢٠١٧ عاماً آخر من النمو للمشاريع الحكومية، والذي جاء مدفوعاً بالتوسع الاقتصادي الذاتي والاستحواذي. وعلى الرغم من الصعوبات التي سادت المناخ الاقتصادي العالمي والضغوط المتزايدة على الميزانيات، فإن معدل النمو السنوي للاقتصاد البحريني خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام ٢٠١٧ قد بلغ ٣,٦٪، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مميزاً عن معدل النمو الإجمالي خلال العام ٢٠١٦ والذي بلغ ٣,٢٪ وفقاً لآخر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مجلس التنمية الاقتصادية. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يأتي ذلك مقترناً بزيادة سريعة في استثمارات مشاريع البنية التحتية العملاقة، وهو ما يبرز مدى أهمية المشتريات الحكومية وعمق أثرها الإيجابي على الاقتصاد البحريني. ويعود بعض الفضل في ذلك إلى التمويل الذي قدمته صناديق التنمية الخاصة بعدد من دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) ودولة الكويت، والتي نكن لها عظيم الامتنان لما قدمته من تمويل سخي لبعض من كبرى المشاريع التنموية التي تحفز أنشطة الأعمال في جميع القطاعات، كما تساهم في تعزيز الاقتصاد بأكمله.

وعلى مدار الاثني عشر شهراً الماضية، تعامل مجلس المناقصات والمزايدات مع أكثر من ١٨٩٠ مناقصة وصلت قيمتها الإجمالية إلى أكثر من ٣,٧ مليار دينار بحريني، وذلك مقابل حوالي ١٦٠٠ مناقصة بقيمة ١,٥ مليار دينار بحريني خلال العام ٢٠١٦، وهو ما أثمر عن زيادة حجم الأعمال التي توفرها حكومة مملكة البحرين في السوق إلى أكثر من الضعف. وبالطبع يأتي ذلك النمو مصحوباً بزيادة في درجة تعقيد وحجم المناقصات التي يتم التعامل معها، بما في ذلك مشاريع ضخمة مثل برنامج تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو)، وشراء محركات للأسطول الجديد لشركة طيران الخليج، وبيع وإعادة تأجير عدد من طائرات شركة طيران الخليج، وتطوير أعمال محطات نقل الكهرباء لهيئة الكهرباء والماء، وتشييد وصيانة وحدات سكنية لوزارة الإسكان، وهو ما يدفعنا إلى مواصلة سعينا الدؤوب لتحسين الفاعلية والكفاءة وضمان الرد على الطلبات ومعالجتها بسرعة وسلاسة. ومن دواعي فخرنا أن إحصائيات العام ٢٠١٧ تشير بوضوح إلى أن أوقات التنفيذ الخاصة بنا تعد من ضمن الأفضل والأسرع على مستوى العالم، إذ تم الرد على أكثر من ٩٠٪ من الطلبات الحكومية في غضون أسبوعين أو أقل.

إن هذا الأداء المشّرف لفريق يتألف من ٣٢ شخصاً فقط قد لا يفسح مجالاً واسعاً للتحسين فيما يتعلق بالسرعة، ولكن ذلك لا يعني أيضاً أننا قد اكتفينا بما حققناه من إنجازات في هذا المجال. ومن المتوقع أن تزداد الطلبات الحكومية في الأعوام القادمة، لذا فقد حرصنا على الاستثمار بكثافة في نظم تقنية المعلومات وعملياتها، وهو ما يتيح لنا فرصة مميزة للتخطيط ووضع الاستراتيجيات على نحو أفضل من ذي قبل، كما يؤهلنا للتركيز بشكل أكبر على تحسين الجودة وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة، والتي تمثل الركائز الأساسية لأعمالنا.

ويأتي تجديد موقعنا الإلكتروني، والذي يشكل بوابتنا الرئيسية إلى العالم، ضمن إنجازاتنا خلال العام ٢٠١٧، هذا إلى جانب إضافة المزيد من قنوات التواصل، بما في ذلك الخط الساخن المتاح لجميع الأطراف ذات العلاقة. ومن الضروري للغاية أن نواصل دورنا في التأكيد على أن مملكة البحرين تعد البلد الأمثل للأعمال والاستثمار، وأن مجلس المناقصات والمزايدات يتميز بأعلى قدر من الكفاءة والاستقلالية، وأننا نوفر فرصاً متكافئة للجميع فيما يتعلق بالصفقات الحكومية المربحة.

ومع استهلالنا للعام ٢٠١٨، فإننا نرى مستقبلاً واعداً ومشرقاً، إذ يتم تحديث التشريعات المنظمة للمناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية لتتناسب مع احتياجات الأعمال الحالية بشكل أفضل وتعزز من شفافية النظام. وقد اعتمد مجلس الوزراء مؤخراً مصادراً جديدة للإيرادات ستتيح لنا تعيين موظفين مؤهلين في مناصب متخصصة جديدة، وإضفاء قيمة مضافة على خدماتنا، وتطوير قدراتنا وكفاءاتنا، فضلاً عن تنفيذ المزيد من التحسينات الاستراتيجية.

وختاماً، أود أن أعبر عن خالص الشكر وعظيم الامتنان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء لقيادتهم الحكيمة ورؤيتهم الثاقبة. ومن جهتنا، فإننا نتعهد بأن يظل مجلس المناقصات والمزايدات ملتزماً بدعمه لحكومة مملكة البحرين من خلال تقييم أنشطتها باستقلالية مع المساعدة على تحقيق أهدافها الاقتصادية في الوقت ذاته.

"مع استهلالنا للعام ٢٠١٨، فإننا نرى مستقبلاً واعداً ومشرقاً، إذ يتم تحديث التشريعات المنظمة للمناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية لتتناسب مع احتياجات الأعمال الحالية بشكل أفضل وتعزز من شفافية النظام."

سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمر
رئيس مجلس
المناقصات والمزايدات

كلمة الأمين العام

انطلاقاً من مكانته الرائدة كنقطة اتصال بالغة الأهمية بين القطاعين العام والخاص في مملكة البحرين، يدرك مجلس المناقصات والمزايدات أهمية البقاء على اطلاع بآخر تطورات السوق ومستجداته، فضلاً عن ضمان سير الأعمال بأكبر قدر ممكن من السلاسة. وفي العام ٢٠١٦، تبنى المجلس استراتيجية جديدة للأعمال بهدف مواءمة أنشطته مع احتياجات السوق وتبسيط إجراءات المناقصات والمزايدات وتعزيز شفافيتها. ويأتي من ضمن العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية تجديد البنية التحتية لنظم تقنية المعلومات وفق مراحل، وذلك بهدف تعزيز الإنتاجية وخدمة جميع الأطراف ذات العلاقة على نحو أفضل.

واستكمالاً للمشروع الذي بدأناه في العام السابق، فقد شهد العام ٢٠١٧ ترقية نظام المناقصة الإلكتروني وإعادة إطلاق موقعنا الإلكتروني بواجهة أكثر سهولة في الاستخدام، والذي يتضمن الآن قاعدة بيانات الكترونية بكافة الموردين والمقاولين المؤهلين، بالإضافة إلى وصف موجز لجميع المناقصات والمزايدات العامة الحالية، وهو ما يوفر للموردين صورة أكثر وضوحاً عن متطلبات المناقصة أو المزايدة قبل شراء وثائقها.

٧٢١٦

إجمالي عدد الموردين المسجلين
في نظام المناقصة الإلكتروني

وقد ساهم حرصنا على تطبيق المزيد من الشفافية في تشجيع المزيد من الموردين والمقاولين على المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية، وفي هذا الصدد، تتحدث نتائجنا عن نفسها، إذ ارتفع عدد الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات من ٣١٢٣ مورداً إلى ٤٢٦٨ مورداً، أي بزيادة قدرها ٣٧٪. كما نجحنا في استقطاب المزيد من الاهتمام الدولي، إذ ارتفع عدد الشركات الإقليمية والعالمية المسجلة لدينا من ٢١٧٦ شركة إلى ٢٩٤٨ شركة، أي بزيادة قدرها ٣٥٪. كذلك بلغ عدد الشركات المشاركة في عملية التأهيل المسبق إجمالي ٢٥٦٨ شركة، أي بزيادة قدرها ١٨٪ مقابل ٢١٨٠ شركة في العام الماضي. وتشير هذه الأرقام إلى زيادات كبيرة وملحوظة، وهو ما يعكس الثقة المتنامية في الاقتصاد البحريني وإمكاناته المستقبلية، فضلاً عن إجراءات المناقصات والمزايدات في المملكة.

ومع ذلك، وسعياً إلى مواكبة هذه التطورات وما يعقبها من نمو مستقبلي، فإن مجلس المناقصات والمزايدات يحرص على الاستثمار في ترقية نُظمه وتحديثها للمحافظة على مستوى كفاءته الحالي وتقديم خدمات أفضل. ويشمل ذلك أنظمة ستقوم بتوفير إحصائيات أكثر دقة وتفصيلاً، بما في ذلك القيام بأتمتة الإجراءات المتبعة لجمع البيانات المدخلة تلقائياً. وبدوره سيساهم جمع المزيد من البيانات الأوليّة في تحسين التحليلات، كما سيسمح لنا باتخاذ قرارات مدروسة بشكل أفضل، وهو ما سيعود بالنفع على جميع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك الجهات الحكومية المتصرفة والموردون والمقاولون.

ومن جهتنا، فإننا ما زلنا ملتزمين بأهدافنا الاستراتيجية الستة والمبادرات الاستراتيجية الثمانية عشرة التي تم وضعها بعد عقد مجموعة من المناقشات مع شركائنا، والتي بدأنا في تطبيقها خلال العام ٢٠١٧. وتهدف هذه الخطة التي تمتد على مدار أربع سنوات إلى تحسين سير العمل وتوحيد الوثائق ومواصلة التعامل مع كافة الطلبات في أسرع وقت ممكن، خاصةً في ضوء التزايد المستمر في حجم العمل وعدد المناقصات والمزايدات ودرجة تعقيدها.

إننا نتطلع إلى الترحيب بانضمام ١١ موظفاً مؤهلاً جديداً إلى فريقنا خلال العام ٢٠١٨، ليصل عدد موظفينا إلى ٤٣ موظفاً، وهو ما سيساهم في تخفيف العبء الضخم الذي يقع على عاتقنا، كما سيتيح لنا توجيه الموارد نحو صنع القرار. وسيعمل ذلك، إلى جانب التحديث المقترح للتشريعات والمتوقع تطبيقه في العام ٢٠١٨، على مواءمة قدراتنا مع الاحتياجات الحالية في مجال المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، كما سيضفي على العمليات المزيد من المرونة والسلاسة، فضلاً عن تحسين التواصل.

وخلال العام ٢٠١٧، واصل مجلس المناقصات والمزايدات التعاون بشكل وثيق مع القطاعين العام والخاص لتعزيز شفافية وفاعلية ممارسات المشتريات الحكومية في المملكة. كما استمعنا لتعليقات وملاحظات شركائنا ونفّذنا طلباتهم، وهو ما يشكل عملية متواصلة سنواظب عليها أثناء سعينا الحثيث لترسيخ مكانة البحرين الرائدة باعتبارها بيئة مُثلى لمزاولة الأعمال في ظل إطار مهني يتسم بالإنصاف والنزاهة. كما أننا سنتأكد أن يدرك جميع شركاؤنا الدور المهم الذي يلعبه مجلس المناقصات والمزايدات في تشكيل التصور الدولي للمملكة. وفي هذا الصدد، فقد أطلقنا واجهة أكثر ألفة للجمهور، وذلك من خلال الهوية المؤسسية الجديدة التي تعكس استراتيجيتنا الرامية إلى التواصل مع كافة الأطراف ذات العلاقة بشكل أفضل من خلال قنوات اتصال جديدة، كدور العلاقات العامة الذي سيعمل على ابتكار وسائل جديدة للانخراط مع الجمهور المستهدف.

وختاماً، أود أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لأفراد فريقنا على إخلاصهم وتفانيهم وما بذلوه من جهد من أجل تحقيق أهدافنا في العام ٢٠١٧، إذ أرسينا أسس متينة لنجاحنا في المستقبل، ونتطلع إلى عام جديد حافل بالنمو والتطور. وقبل أي شيء، فإننا نسعى جاهدين إلى تسهيل الأعمال في المملكة من أجل دفع عجلة الاقتصاد المحلي بما يتفق مع أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

ساهم حرصنا على
تطبيق المزيد من
الشفافية في تشجيع
المزيد من الموردين
والمقاولين على
المشاركة في المناقصات
والمزايدات الحكومية."

هيام محمد
اسماعيل العوضي
الأمين العام

نظرة عامة

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

الشفافية، النزاهة

يتعاون مجلس المناقصات والمزايدات بشكل وثيق مع القطاعين العام والخاص لتعزيز شفافية وفعالية ممارسات الشراء الحكومية في المملكة بشكل متواصل.

مسؤوليات مجلس المناقصات والمزايدات:

الإشراف على المناقصات والمزايدات الحكومية وعمليات الشراء التي تقوم بها الجهات الحكومية المتصرفة.

اعتماد المواصفات الفنية التي تقدمها الجهات الحكومية المتصرفة.

إلغاء المناقصات والمزايدات وإعادة طرحها من جديد.

استلام عطاءات المناقصات والمزايدات وفتح المظاريف والتحقق من اشتمالها على المستندات والوثائق المطلوبة.

اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض العطاءات.

تقييم أو مراجعة واعتماد تقييم العطاءات واتخاذ قرار الترسية بشأنها.

اعتماد تأهيل الجهات الحكومية المتصرفة المعنية للموردين والمقاولين.

تطبيق الجزاءات على الموردين والمقاولين في حال المخالفات أو التقصير في الوفاء بالالتزامات التعاقدية.

البت في تظلمات الموردين والمقاولين المتعلقة بإجراءات المناقصات والمزايدات.

لمحة قصيرة عن مجلس المناقصات والمزايدات

	٢٠١٧	٢٠١٦
عدد المناقصات المفتوحة	١٠٩١	٩٩٩
عدد العطاءات المفتوحة	٥٢٠٨	٥٣٢٠
عدد المناقصات التي أشرف عليها المجلس (الإرساء، والأوامر التغييرية، وتمديد وتجديد العقود)	١٨٩٢	١٧٦١
إجمالي قيمة المناقصات التي تم التعامل معها (الإرساء، والأوامر التغييرية، وتمديد وتجديد العقود) (دينار بحريني)	٣،٧٤٨،٠٢٤،٢٤٥	١،٤٦٤،١٤٦،٠٢٦
إجمالي عدد التظلمات التي تم التعامل معها	٢٩٦	٢٠٥
إجمالي عدد الموردين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات	٧٢١٦	٥٢٩٩
عدد (نسبة) الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات	(٥٩٪) ٤٢٦٨	(٥٩٪) ٣١٢٣
عدد (نسبة) الموردين الدوليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات	(٤١٪) ٢٩٤٨	(٤١٪) ٢١٧٦
عدد الشركات المؤهلة	٢٥٦٨	٢١٨٠

يحافظ مجلس المناقصات والمزايدات على قنوات تواصل مفتوحة طوال الوقت، خاصة مع الأطراف ذات العلاقة.

إحصائيات الإرساء
في العام ٢٠١٧

البنية التحتية

٧٣٠
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

٣٨٧،٩٤٦،٧٢٧
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧ (دينار بحريني)

هيئة الكهرباء والماء
٣٠٩،١٤٨،٤٢٤
المبلغ (دينار بحريني)
٤١٢ عدد المناقصات

وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني
٦٩،٨٢٧،٦٨٣
المبلغ (دينار بحريني)
٢٢٢ عدد المناقصات

هيئة تنظيم الاتصالات
٣،٥٧٠،٨٤٤
المبلغ (دينار بحريني)
١٩ عدد المناقصات

وزارة المواصلات والاتصالات
٢،٨٩٤،٦٦٦
المبلغ (دينار بحريني)
٣٣ عدد المناقصات

هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية
١،٦٧٧،٩٣٧
المبلغ (دينار بحريني)
٣٢ عدد المناقصات

بدالة إنترنت البحرين
٨٢٧،١٧٤
المبلغ (دينار بحريني)
١٢ عدد المناقصات

النفط

٢٧٨
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

١،٨٥٩،٦٥١،٣٢٧
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧ (دينار بحريني)

شركة نفط البحرين بابكو
١،٧٧٩،٤٣١،٩٦٣
المبلغ (دينار بحريني)
١٩٢ عدد المناقصات

تطوير للبترول
٧٧،٥٥٦،٨٨٥
المبلغ (دينار بحريني)
٧٤ عدد المناقصات

شركة غاز البحرين الوطنية – بناغاز
٢،١٧٨،١٩٢
المبلغ (دينار بحريني)
٦ عدد المناقصات

الهيئة الوطنية للنفط والغاز
٢٦٢،٢٨٨
المبلغ (دينار بحريني)
٢ عدد المناقصات

الشركة القابضة للنفط والغاز
٢٢٢،٠٠٠
المبلغ (دينار بحريني)
٤ عدد المناقصات

الطيران

١٨٥
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

١،٢٥٧،٠٨٤،٧٠٧
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧ (دينار بحريني)

طيران الخليج
١،١٩٥،٨٠١،٢٨٠
المبلغ (دينار بحريني)
١٥٠ عدد المناقصات

شركة مطار البحرين
٥٦،٧٦٦،٨٨١
المبلغ (دينار بحريني)
٣٠ عدد المناقصات

أكاديمية الخليج للطيران
٤،١٩١،٠٨٧
المبلغ (دينار بحريني)
٤ عدد المناقصات

مجموعة طيران الخليج القابضة
٣٢٥،٤٥٨
المبلغ (دينار بحريني)
١ عدد المناقصات

الإسكان

٥١
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

٨٢،٧٦٠،٤٨٠
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧ (دينار بحريني)

وزارة الإسكان
٨١،٩١٧،٩٨٣
المبلغ (دينار بحريني)
٤٧ عدد المناقصات

بنك الإسكان
٨٤٢،٤٩٧
المبلغ (دينار بحريني)
٤ عدد المناقصات

شهدت قائمة الموردين والمقاولين المسجلين لدى المجلس نمواً كبيراً على مدار العام ٢٠١٧، وذلك بفضل التحسينات والتي تم إدخالها على واجهة الموقع الإلكتروني وترقية نظام المناقصة الإلكتروني خلال العام ٢٠١٧.

إحصائيات الإرساء
في العام ٢٠١٧

التعليم والشباب

١٠٧
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

١٧،٥٠٤،٥٣٠
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧ (دينار بحريني)

وزارة شؤون الشباب والرياضة
٨،٠٦١،٠٦٨
المبلغ (دينار بحريني)
٢١ عدد المناقصات

وزارة التربية والتعليم
٥،٢٠٨،٦٨١
المبلغ (دينار بحريني)
٤٧ عدد المناقصات

جامعة البحرين
٢،٤٧٩،٠٩٢
المبلغ (دينار بحريني)
٢٢ عدد المناقصات

بوليتكنك البحرين
١،٤٧٠،٨٥٦
المبلغ (دينار بحريني)
١٥ عدد المناقصات

هيئة جودة التعليم والتدريب
٢٨٤،٨٣٣
المبلغ (دينار بحريني)
٢ عدد المناقصات

الصحة

١٤٨
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

٣٩،١٥٣،٨٨٠
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧ (دينار بحريني)

وزارة الصحة
٣٣،٦٣٦،٧٩٧
المبلغ (دينار بحريني)
١٤٥ عدد المناقصات

المجلس الأعلى للصحة
٥،٥١٧،٠٨٣
المبلغ (دينار بحريني)
٣ عدد المناقصات

الاستثمار

٥٨
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

٢٤،٣٩٤،٣٧١
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧ (دينار بحريني)

مجلس التنمية الاقتصادية
١١،٩٥٤،٥٩٨
المبلغ (دينار بحريني)
٣٤ عدد المناقصات

شركة البحرين للاستثمار العقاري – إدامة
١١،٨٨٢،٨٠٢
المبلغ (دينار بحريني)
١٩ عدد المناقصات

بنك البحرين للتنمية
٣٦٩،٤٢٣
المبلغ (دينار بحريني)
٣ عدد المناقصات

شركة ممتلكات البحرين القابضة
١٢٢،٨٥٠
المبلغ (دينار بحريني)
١ عدد المناقصات

بورصة البحرين
٦٤،٦٩٨
المبلغ (دينار بحريني)
١ عدد المناقصات

المعلومات

٦٠
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

١٤،٤٦٧،٨٥٠
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧ (دينار بحريني)

وزارة شؤون الإعلام
٨،٢٢٢،٦٩٩
المبلغ (دينار بحريني)
٣٥ عدد المناقصات

هيئة البحرين للثقافة والآثار
٦،٢٤٥،١٥١
المبلغ (دينار بحريني)
٢٥ عدد المناقصات

أخرى

٢٧٥
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

٦٥،٠٦٠،٣٧٣
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧ (دينار بحريني)

يتبلور الهدف طويل الأجل لمجلس المناقصات والمزايدات حول دمج نُظمه مع جميع نُظم الجهات الحكومية المتصرفة من أجل تيسير استرجاع البيانات وعمليات الاتصالات ما بين المؤسسات.

المناقصات التي تم إرساؤها في العام ٢٠١٧

الشهر	إجمالي القيمة (دينار بحريني)	إجمالي عدد المناقصات
يناير	٦٧٧،٧٥٧،٨٠٩	١٧٩
فبراير	٧٦،١٣٦،١٣٥	١٦٤
مارس	٥٠٩،٢٠٩،٠٧١	١٩٩
أبريل	١٠٠،٨٥٨،٢٣٣	١٨٧
مايو	٨٤،٦١٢،٨٠٢	١٥٩
يونيو	٨١،٩١٢،٨٥٢	١٤٦
يوليو	٧٠،٥٦٨،٥٥٢	١٢٢
أغسطس	٦١،٢٣٨،٩٤٤	١٧٣
سبتمبر	٢٦،٦٨٦،٣٤٨	٥٠
أكتوبر	٢٤٨،٧٥٠،٣٠٤	٢١٩
نوفمبر	١،٧١٤،٤٩١،٩٧١	١٤٤
ديسمبر	٩٥،٨٠١،٢٢٤	١٥٠
إجمالي	**٣،٧٤٨،٠٢٤،٢٤٥**	**١،٨٩٢**

"إن نظم التحليلات المتطورة لدينا تسمح لنا باتخاذ قرارات مدروسة بشكل أفضل، وهو ما يعود بالنفع على جميع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك الجهات الحكومية المتصرفة والموردون والمقاولون."

كفاءة المعالجة

٢٠١٧	٢٠١٦
٩١٪ خلال أسبوعين	٩٣.٦٪ خلال أسبوعين
٩٪ أكثر من أسبوعين	٦.٤٪ أكثر من أسبوعين

+٣،٦٠٠

إجمالي الطلبات

عدد وقيمة المناقصات التي تم إرساؤها خلال العام ٢٠١٧ (لأعلى ١٥ جهة حكومة متصرفة)

اسم الجهة الحكومية المتصرفة	إجمالي القيمة (دينار بحريني)	إجمالي عدد المناقصات
شركة نفط البحرين – بابكو	١،٧٧٩،٤٣١،٩٦٣	١٩٢
طيران الخليج	١،١٩٥،٨٠١،٢٨٠	١٥٠
هيئة الكهرباء والماء	٣٠٩،١٤٨،٤٢٤	٤١٢
وزارة الإسكان	٨١،٩١٧،٩٨٣	٤٧
تطوير للبترول	٧٧،٥٥٦،٨٨٥	٧٤
وزارة الأشغال وشؤون البلديات و التخطيط العمراني	٦٩،٨٢٧،٦٨٣	٢٢٢
شركة مطار البحرين	٥٦،٧٦٦،٨٨١	٣٠
وزارة الصحة	٣٣،٦٣٦،٧٩٧	١٤٥
مجلس التنمية الاقتصادية	١١،٩٥٤،٥٩٨	٣٤
شركة البحرين للاستثمار العقاري – إدامة	١١،٨٨٢،٨٠٢	١٩
حلبة البحرين الدولية	١١،٢٣٥،٧٨٩	٢٦
وزارة الصناعة والتجارة والسياحة	١٠،٣٠٣،٩٠٤	٤٥
وزارة شؤون الإعلام	٨،٢٢٢،٦٩٩	٣٥
وزارة شؤون الشباب والرياضة	٨،٠٦١،٠٦٨	٢١
صندوق العمل (تمكين)	٦،٤٩٠،٦٢٠	١٣

المناقصات المفتوحة حسب فترة إرسائها في العام ٢٠١٧

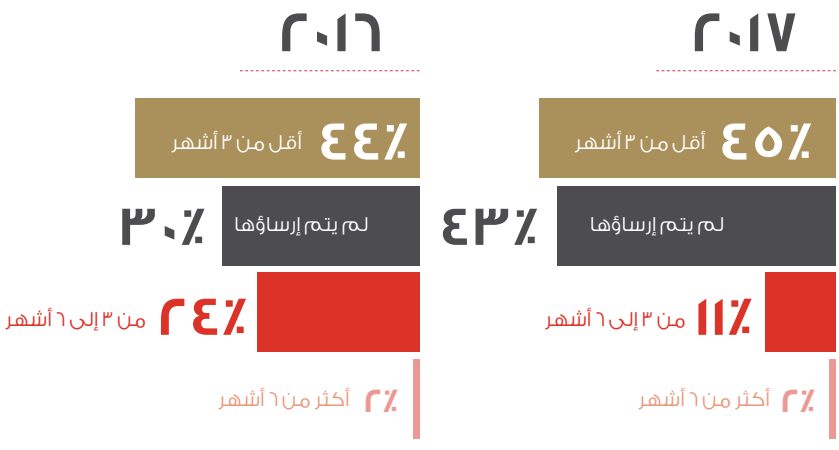

١،٨٩٢

عدد المناقصات التي تم إرساؤها

تزايد عدد الموردين والمقاولين المؤهلين من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧

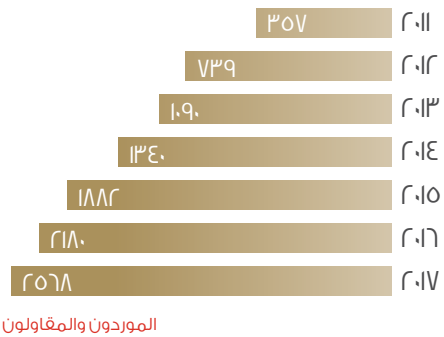

الاستثمار في المستقبل

شهد هذا العام إطلاق استراتيجية جديدة لأربع سنوات تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في النهج الذي يتبعه مجلس المناقصات والمزايدات لإجراء أعماله، وذلك لتتماشى مع أحدث اتجاهات السوق العالمية والتغيرات التي طرأت في مجال المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية. إذ تم تطويرها بالتشاور مع فرق من الخبراء وممثلي الأطراف ذات العلاقة، وتسعى الخطة إلى تعزيز الأداء الكلي للمجلس، بما في ذلك مواصلة تطوير قدرات البنية التحتية لتقنية المعلومات في المقام الأول.

واستكمالاً للأعمال التحضيرية التي تم إطلاقها في العام ٢٠١٦، فقد تبنى مجلس المناقصات والمزايدات نهجاً مرحلياً لإدخال أنظمة وعمليات جديدة لسير العمل بمزيد من الفاعلية وضمان فهم جميع الأطراف ذات العلاقة لجميع الأنظمة المطورة بصورة كاملة. ومن خلال التنسيق مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، يعمل مجلس المناقصات والمزايدات مع مطورين خارجيين مُكلفين من أجل تنفيذ هذه الترقيات والتحديثات الطموحة بشكل كامل.

وفي إطار الاستراتيجية الحكومية لأتمتة أنشطتها والتخلص من المعاملات الورقية حيثما أمكن، فقد تبنى مجلس المناقصات والمزايدات أيضاً استراتيجية صديقة للبيئة تهدف إلى حفظ جميع الوثائق رقمياً. وهو ما سيساعد على توحيد عمليات المجلس وسيرها بكل سلاسة، فضلاً عن تعزيز الكفاءة وترشيد النفقات.

إعادة تصميم وإطلاق الموقع الإلكتروني لمجلس المناقصات والمزايدات

في أعقاب عملية التجديد، أصبح الآن الموقع الإلكتروني لمجلس المناقصات والمزايدات هو المنصة الرسمية لجميع إعلانات المناقصات والمزايدات العامة في مملكة البحرين. إذ تم إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد في ديسمبر ٢٠١٧، واستضافته عبر منصة الحوسبة السحابية من خلال خدمات أمازون ويب. كما تم تصميم الموقع الإلكتروني وفقاً لأعلى المعايير العالمية، ويضم العديد من الخصائص الجديدة، إذ يتسنى الآن لزوار الموقع البحث إلكترونياً عن المناقصات حسب الفئة والقطاع للحصول على نتائج البحث بمنتهى الدقة.

كذلك تضم قوائم المناقصات والمزايدات المدرجة بالموقع موجزاً للمناقصات والمزايدات المفتوحة، ووصفاً واضحاً لنطاق العمل المطلوب الذي يوفر للشركات مزيد من المعلومات قبل اتخاذ قرار شراء الوثائق الكاملة المطلوبة للمنافسة. كما تتوفر آخر التحديثات والمستجدات بشكل فوري وميّسر.

تحسينات نظام المناقصة الإلكتروني

إلى جانب تجديد الموقع الإلكتروني، عمل مجلس المناقصات والمزايدات أيضاً على تحسين نظام المناقصة الإلكتروني، وذلك مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات مُفصّلة تم جمعها من مستخدمي النظام. ومن ضمن الميزات الرئيسية للنظام الجديد ربط نُظم المجلس مع قاعدة بيانات السجلات التجارية الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وهو ما يوفر واجهة أكثر بساطة، فضلاً عن إدخال البيانات بمزيد من السهولة والدقة. وعلاوة على ذلك، يتيح النظام الجديد إمكانية فتح المناقصات في أي يوم من أيام الأسبوع.

ويأتي هذا المشروع تماشياً مع الهدف طويل الأجل لمجلس المناقصات والمزايدات، والذي يتبلور حول دمج نُظمه مع جميع نُظم الجهات الحكومية المتصرفة من أجل تيسير استرجاع البيانات وعمليات الاتصالات ما بين المؤسسات.

تحسين العمليات الداخلية

حرص مجلس المناقصات والمزايدات على تسهيل سير عملياته الداخلية بسرعة وسلاسة لتحقيق المزيد من الفاعلية والكفاءة. ومن المقرر تطبيق النظام الداخلي الجديد خلال العام ٢٠١٨، والذي يشمل سير الأعمال بشكل متكامل عبر جميع الأقسام، بالإضافة إلى أتمتة العديد من الإجراءات الروتينية. ومن خلال التخلص من التعامل الورقي واستخدام الملفات الرقمية بدلاً من الورقية، فإنه يتم حالياً تطوير قاعدة بيانات تتميز بسهولة البحث من أجل تيسير سرعة اتخاذ القرار. كذلك تتم إدارة الاجتماعات للمجلس بمنتهى الفاعلية من خلال النظام الجديد.

وعلى مدار الأعوام القادمة، سيواصل مجلس المناقصات والمزايدات سعيه الدؤوب لاستكشاف كيفية توظيف أحدث التقنيات لتحسين الخدمات وتعزيز التواصل مع جميع الشركاء، وذلك من أجل تطوير خدماته وتحقيق أقصى فائدة لجميع الأطراف ذات العلاقة.

أصبح الآن الموقع الإلكتروني
لمجلس المناقصات والمزايدات
هو المنصة الرسمية لجميع
إعلانات المناقصات والمزايدات
العامة في مملكة البحرين.

الثقة
والشفافية

يمثل مجلس المناقصات والمزايدات إحدى أهم جهات الاتصال للأعمال في مملكة البحرين، ويتعامل بمنتهى الجدية مع الدور المنوط به في تعزيز مكانة المملكة كوجهة للأعمال تتسم بالعدالة والشفافية. وينتهج المجلس عدة طرق لتحقيق ذلك الهدف، ومن ضمنها الحفاظ على قنوات تواصل مفتوحة طوال الوقت، خاصةً مع الأطراف ذات العلاقة.

وفي أواخر العام ٢٠١٧، تم إنشاء مكتب لخدمة العملاء والذي يهدف إلى تعزيز التواصل مع الجمهور المستهدف بشكل أفضل، فضلاً عن توطيد العلاقات مع مختلف الجهات المتصرفة التي تمثل حكومة مملكة البحرين. كما ساهم مكتب خدمة العملاء في تحديد المعوقات، ومن ثم التغلب على التحديات التي لم تكن ملحوظة من قبل. كذلك يستخدم الموردون والمقاولون هذه الخدمة للتواصل مع المجلس بشأن أي استفسارات.

وقد شهدت قائمة الموردين والمقاولين المسجلين لدى المجلس نمواً كبيراً على مدار العام ٢٠١٧، وذلك بفضل التحسينات والتي تم إدخالها على واجهة الموقع الإلكتروني وترقية نظام المناقصة الإلكتروني خلال العام ٢٠١٧. وقد أدى ذلك أيضاً إلى إضفاء المزيد من التنوع على قاعدة بيانات المجلس، وذلك من خلال استقطاب المزيد من الموردين والمقاولين، وهو ما أثمر عن تحسين مستوى التنافسية والجودة.

هذا ويأتي دمج قاعدة بيانات الشركات المؤهلة مسبقاً ضمن البوابة الإلكترونية للمجلس كخطوة مهمة أخرى للارتقاء بمستوى الشفافية، إذ أتاح للمستخدمين وغيرهم من الأطراف المهتمة إمكانية استعراض الشركات المؤهلة مسبقاً وتحديد تلك التي يتعين عليها المشاركة في عملية التأهيل المسبق.

وقد شهد العام ٢٠١٨ إنشاء دور العلاقات العامة الجديد بغرض إبقاء الجمهور على اطلاع بآخر التطورات والتحديثات، بالإضافة إلى تعزيز رسائل التواصل الرئيسية للمجلس. إذ يهدف النهج الاستراتيجي للتواصل إلى التأكيد على أن نظام المناقصات والمزايدات في مملكة البحرين يتسم بالاتساق والإنصاف فيما يتعلق بكافة الموردين والمقاولين، بما في ذلك الشركات المحلية والإقليمية متعددة الجنسيات.

وعلى صعيد آخر، قام مجلس المناقصات والمزايدات بتدشين هوية جديدة من خلال تطوير شعاره على نحو يعكس سياساته التقدمية ورؤيته المستقبلية، وهو ما تؤكده نُظمه وتقنياته المتطورة.

وخلال العام ٢٠١٧، تلقى نظام الشكاوى الخاص بالمجلس ٢٩٦ تظلماً، والتي تم التحقيق فيها جميعاً. وفي الحالات التي وُجد أن لديها مبررات وجيهة كافية، فقد تم اتخاذ القرارات بشأنها باستخدام القنوات الرسمية المناسبة.

وفي الختام، فإننا نؤكد على بذل قصارى الجهد لتوفير نظام مناقصات ومزايدات للمشاريع الحكومية يمتاز بالسرعة والسلاسة والأمان، وقبل كل شيء، العدالة والشفافية، وذلك بهدف تحفيز نمو الاقتصاد المحلي وتعزيز تنوعه بما يتفق مع أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

في أواخر العام ٢٠١٧،
تم إنشاء مكتب لخدمة
العملاء والذي يهدف
إلى تعزيز التواصل مع
الجمهور المستهدف
بشكل أفضل.

يتعامل مجلس المناقصات والمزايدات بمنتهى الجدية مع الدور المنوط به في تعزيز مكانة مملكة البحرين كوجهة للأعمال تتسم بالعدالة والشفافية.